تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

أفرزت الأزمة المالية العالمية دروسًـــا كثيرة، كان فـــي مقدمتها عربيًا أن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وتأثيره في مختلف الأنشـــطة الاقتصادية، هو مســـار خاطئ، على الرغم من أن النفط ســـبَّب وفرة مالية للدول النفطية العربية جعلتها أفضل من غيرها عربيًا وعالميًا في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وكان في مقدمة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية: تدهور سعر النفط في السوق العالمي، مما اســـترعى الانتباه لتبني سياسات نفطية جديدة، تعكس عائدًا عادلاً لاستخدام النفط، وتقوِّي من الدور الاقتصادي للدول النفطية العربية على الصعيد العالمي، لاســـيما في ظل ما يمكن وصفه بتبلور خريطة جديدة للقوى الاقتصادية الدولية، بعد أن هدم معبد العولمة الاقتصادية على رءوس مروجيها.

وتتناول هذه الورقة عبر محاورها السبعة وضع النفط العربي وأهميته، وتأثيره في الاقتصاد العالمي، وكذلـــك العوائد النفطية الكبيرة التي تحققت خـــلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م، وكيف تم التصرف فيها، ثـــم تعرج على مدى تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية، وهي في عمومها تأثيرات ســـلبية تمثلت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، وتدني الأســـعار، ووجود عجز في موازنات الدول النفطية، كما وُجدت آثار سلبية أيضًا في البلدان العربية غير النفطية نتيجة لتضرر الدول النفطية.

كمـــا ترصد الورقة أيضًا الجهود التي قدمتها منظمة أوبك منذ وقـــوع الأزمة المالية العالمية، وكذلك تصرفات الدول الكبرى تجاه النفط بعد وقوع الأزمة المالية، ثم ترصد الملامح العامة للسياســـة النفطية العربية من خلال أدائها في مجالات الأسعار، والإنتاج، والاحتياطي، والتصدير، ثم تختتم الورقة بوضع تصور لكيفية تحقيق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة.

تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

كان النفط في موقع القلب من أحداث الأزمة المالية العالمية التي نعيش أحداثها حتى الآن؛ حيث تهاوت أسعار النفط مع الأيام الأولى للأزمة، وبعد قرابة عام لم يسترد النفط عافيته، على الرغم من وجود بعض المؤشرات المتفائلة بتحسن أداء الاقتصاد العالمي مع بداية عام ٢٠١٠م، إلا أن أفضل الأسعار لم تتجاوز حاجز الـ٧٠ دولارًا للبرميل.

وتختلف مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ففي الوقت الذي تبحث فيه الدول المستهلكة عن نفط مستقر ورخيص ودائم، تجد الدول المنتجة نفسها ملزمة بالبحث عن السعر العادل، والإبقاء على أكبر قدر من احتياطياتها المعرَّضة للنضوب إن آجلاً أو عاجلاً، وبخاصة تلك الدول التي يمثل النفط فيها عماد شئونها التنموية والاقتصادية.

وتتبع أهمية النفط العربي على الصعيد العالمي بسبب مساهمته في حجم الإنتاج الذي يمثل قرابة ربع الإنتاج العالمي، وما يقترب من نحو ٦٠٪ من احتياطيات العالم من النفط. أما على الصعيد العربي فالنفط هو محور الأداء الاقتصادي في الدول النفطية وغير النفطية بالمنطقة العربية، وظهر ذلك بجلاء على مدار العقود الأربعة الماضية؛ حيث ضعفت مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى مقارنة بتأثير الأداء النفطي باقتصادات المنطقة العربية.

كما لا يخفى على أحد ذلك الدور الذي لعبته الدول الغربية - بعد انتصار العرب في أكتوبر ١٩٧٣م على الكيان الصهيوني- من أجل تفريغ سلاح النفط العربي من مضمونه؛ سواء بجعل الدول العربية النفطية تدور في حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، بما يجعلها دائمًا في حالة استنفار إنتاجي للنفط، أو على الجهة الأخرى بالتركيز على سياسة أن يكون سوق النفط هو سوق للمشترين وليس سوقًا للبائعين، بمعنى أن تبقى حركة التأثير في أسعار النفط صعودًا وهبوطًا في يد المستهلكين، وهو ما نستطيع أن نقول: إن الدول الغربية نجحت فيه بنسبة كبيرة.

ونظرًا لما يمثله النفط من أهمية كبيرة للاقتصاد العربي، كان من الضروري النظر في أداء السياسات النفطية العربية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وخاصة أن الأزمة عكست مجموعة من الدروس المستفادة، في التوجهات

الاقتصادية، فمسلَّمات الأمس التي قدمتها مؤسسات وأدبيات العولمة، أصبحت محل شـك بل وإعادة نظر، بعـد أن خيَّمـت الضبابية حول مسـتقبل الاقتصاد العالمي، ووُجِدَت توقعات بنسب كبيرة حول تغير معالم وملامح القوى الاقتصادية الدولية، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بانتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

وفي ظل المقدمات السابقة يبقى السؤال الذي تحاول هذه الورقة أن تجيب عليه وهو: ما تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء السياسات النفطية العربية؟ وكيف تحقـق الاقتصادات العربية أقصى اسـتفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة؟

يمتلك العرب نسبة مؤثرة في السوق العالمي للنفط؛ إذ بلغت نسبة الإنتاج العربي قريبًا من ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو ٣٧٪ من الغاز، وهذه النسبة تجعل من النفط العربي رقمًا فاعلاً في معادلة الطاقة على مستوى العالم.

أولاً: حجـم الإنتـاج العربي من النفـط، ومـدى تأثيره في السـوق العالمي:

بلغ الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠٠٨م نحو ٨٦,٢ مليـون ب/ي، كان نصيـب النفط العربي منه نحو ٢٣,٧ مليون ب/ي، وبنسبة بلغت ٢٥,٧٪. وتشير الإحصـاءات إلى امتـلاك العالم العربي لما نسـبته ٥٧,٧٪ مـن احتياطي النفط العالمـي في نهاية عام ٢٠٠٨م. ومثَّل إنتاج المملكة العربية السعودية النصيب الأكبر بـين البلدان العربية؛ إذ بلـغ نحو ٩,٣ ب/ي خلال نفس العام. [١]

أما بالنسـبة للغاز الطبيعي المسال فقد بلغ حجم الإنتاج العالمي منه في نهاية عام ٢٠٠٧م، نحو ٨٢٨٨ ألف ب/ي، كان نصيب الإنتاج العربي منها ٣٠٧٣ ألف ب/ي، وبما يمثل نسـبة ٣٧٪. كما بلغت احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي في نهاية عام ٢٠٠٨م نحـو ٥٣,٧ تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل نسـبة ٢٤,٩٪ مـن إجمالي الاحتياطي العالمـي البالغ نحو ١٧٧,١ تريليون متر مكعب.

وكان نصيب المنطقة العربية من الصادرات النفطية فـي عام ٢٠٠٦م نحو ١٦,٧ مليون ب/ي، وهو المعدل الذي يمثل ما نسبته ٣١,٨٪ من إجمالي تجارة النفط على مستوى العالم خلال نفس العام.[٢]

ومـن خـلال اسـتعراض الأرقـام والمسـاهمات الخاصـة بالبلـدان العربية في النشـاط النفطي يمكن رصد أهمية النفط العربي على المستوى العالمي من خلال ما يلي:

١- يمتلك العرب نسـبة مؤثرة في السـوق العالمي للنفط؛ إذ بلغت نسـبة الإنتاج قريبًا من ٢٥٪ من الإنتـاج العالمي للنفط، ونحو ٣٧٪ من الغاز، وهذه النسـبة تجعل مـن النفـط العربـي رقمًا فاعـلاً فـي معادلة الطاقـة على مستوى العالم، وما يترتب عليها من المساهمة في النشـاط الاقتصادي، وتسيير متطلبات الحضارة الحديثة. ولا تقتصر هذه الميزة التنافسـية للنفط العربي على الوقت الحاضر، ولكنها سوف تمتد لعدة عقود قادمة، وكل ذلك يمكِّنها من امتـلاك احتياطيات من النفط والغاز تصـل إلى نحو ٦٠٪ و٣٠٪ علـى التوالي من الاحتياطيات العالمية.

٢- أثبتت شـواهد سوق النفط العالمي مدى التأثير الـذي يمثله النفـط العربي منذ مطلع سـبعينيات القرن العشـرين، وما تبع الموقـف العربي إبان حرب أكتوبـر ضد الصهاينة، من ارتفاع في أسـعار النفط قلبت موازين الاقتصاد العالمـي، وغيَّرت من خريطة الثروة النفطية عالميًـا وإقليمًا، ومثلت ميلادًا حقيقيًا لمنظمة الأوبك، وجعلت الدول المتقدمة تعيد النظر في استهلاكها للطاقة الرخيصة، وتبحث عن بدائل أخرى للنفط، مما سـاهم في التوجه لإنشـاء وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤م.

(١) أوبك، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثين، ١٤٢٩/٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ص ١٤٤ جدول ٧/٢ .

(٢) المصدر السابق.

كمـــا أن النفـــط العربي مثَّل صمام أمان للســـوق العالمي من مخاطر ارتفاع أســـعار النفط، وساهم في تحقيـــق التوازن فيه في كثير مـــن الأوقات العصيبة، كما حـــدث عندما توقفت صـــادرات فنزويلا؛ نتيجة إضراب عمال النفـــط بها مطلع عام ٢٠٠٣م، وكذلك عنـــد توقف صادرات النفـــط العراقي إبان الاحتلال الأنجلو/أمريكي للعراق، وكذلك أثناء توقف الصادرات المكسيكية بسبب إعصار «كاترينا» الذي ضرب منصات إنتاج النفط هناك. (١)

٣- لا يـــزال النفط والغاز هما عماد الطاقة الأولية على مستوى العالم، وتشـــير التقديرات (٢) إلى زيادة الطلـــب على الطاقة الأولية بنحـــو ٥٧٪ عام ٢٠٣٠م مقارنـــة بمعدلات الطلب التـــي تحققت عام ٢٠٠٤م، وهو ما يثبت أن بدائـــل الطاقة البديلة للنفط والغاز لم تســـتطع الوفاء باحتياجـــات الاقتصاد العالمي من الطاقة، كما لن تكون بديلاً كاملاً للنفط والغاز.

٤- حرصت الدول الغربية وأمريكا على الســـيطرة علـــى منابع النفط، مـــن خلال وجودها العســـكري بمنطقـــة الخليج خلال عقد التســـعينيات من القرن العشرين، والاحتلال السافر للعراق عام ٢٠٠٣م، بعد أن استُنفدت طرقهم الدبلوماسية والسياسية للسيطرة على إنتاج وأسعار النفط.(٣)

ثانيًا: العوائد النفطية العربية.. الطفرات والتوظيف:

شهدت العوائد النفطية في المنطقة العربية طفرات ثلاث: كانت الطفرة الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وفي بداية عام ١٩٧٤م وصلت أســـعار برميل النفط نحو ١١,٦ دولار بعـــد أن كانت لا تتجاوز ٣ دولارات للبرميل قبل هـــذا التاريخ. وكانت الطفرة الثانية بعد إعلان الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ودخول إيران فيما بعد في حرب مع العراق، مما ساعد على استمرار تزايد أسعار النفط حتى عام ١٩٨٤م؛ حيث قفز سعر برميل النفط لنحو ٣٣ دولارًا في مطلع عام ١٩٨١م. إلا أن النصف الثاني من الثمانينيات وطوال التسعينيات تراجعت أسعار النفط لتتراوح ما بين ١٨-٢٥ دولارًا للبرميل.(٤)

أمـــا الطفرة الثالثة فقد شـــهدتها الفترة من عام ٢٠٠٣م حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٨م؛ حيث وصل سعر برميل النفط لنحو ١٧٤ دولارًا، ووصلت العوائد النفطية -أو قيمة الصادرات بالأسعار الجارية- لنحو ٤٥٠ مليار دولار، بعـــد أن كانت لا تتعدى ٢١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م.

وفي ظل تصاعد أســـعار النفط خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، اصطُلـــح على تســـمية هـــذه الفترة بأزمة الطاقة، بسبب انعكاس ارتفاع أسعار النفط على أداء الاقتصاد العالمي، وبخاصة التأثير على ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.(٥)

وخلال الطفرتين الأولـــى والثانية اتجهت عوائد النفط نحو تشـــييد البنية الأســـاســـية في منطقة الخليج، ولم يغب مردود هـــذه العوائد عن البلدان العربية غير النفطية؛ حيث نالها حظ من تحويلات العاملـــين من مواطنيها بدول الخليـــج، والذين زاد الطلـــب عليهم في ظـــل تنفيذ مشـــروعات البنية الأساسية بالدول النفطية.(٦)

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩م، ص ١٠١.

(٢) د. عمـــاد الشـــرقاوي، دراســـة الطاقة بالمنطقة العربيـــة .. الفرص والتحديـــات، ورقة عمل قُدمت للقمة العربيـــة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، المنعقدة بالكويت، يناير ٢٠٠٩م، ص ٢.

(٣) د. حسين عبد الله، تعظيم عائدات النفط وتوظيفها في تنمية عربية متكاملة، ورقة عمل قُدمت للمؤتمر الســـنوي التاسع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ٢و٣.

(٤) د. حسين عبد الله، مصدر سابق.

(٥) الأوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول فـــي الأقطار العربية، مجلة النفط والتعـــاون العربي، العدد ١٢٨، ص ٤١ .

(٦) تقرير الإمارات الاســـتراتيجي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، التعامل الإماراتي مع الطفرة النفطية الثالثة، ص ١٧٨.

وثمة اتجاه مكمل ورئيس في مضمار الاستفادة من العوائد النفطية في دول الخليج خلال الطفرتين النفطيتين، وهو التوجه لاستثمار هذه العوائد في البنوك ومؤسسات المال في أمريكا ودول الغرب. وخاصة التوجه للاستثمار في شراء أذون الخزانة الأمريكية، ودخول سوقي العقارات والأوراق المالية الغربية والأمريكية. إلا أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أوجدت حالة من التخوف بعض الشيء تجاه الاستثمار في السوقين الأمريكي والغربي؛ نظرًا لتهمة تمويل الإرهاب التي أريد لها أن تسم كل مال عربي أو إسلامي في الغرب وأمريكا.

ومن هنا فقد لُوحظ أن الطفرة الثالثة لعوائد النفط، تم التعامل معها بشكل مختلف إلى حد ما، وإن كان غير مؤثر في حجم الاتجاه للاستثمار في الغرب وأمريكا؛ حيث توجهت بعض الاستثمارات العربية إلى دولها، وكل من آسيا والصين، وغلب على طبيعة الاستثمارات النفطية المتجهة للبلدان العربية غير النفطية التوسع في المجال الخدمي والعقاري[١]، مما أدى إلى وجود مضاربات وارتفاع الأسعار في البورصات العربية وقطاع العقارات، وأيضًا ارتفاع معدلات التضخم بالمنطقة.

وبعد تخوف الاستثمارات النفطية من البقاء بالأسواق الأوروبية والأمريكية، بسبب تهمة تمويل الإرهاب، أتت الأزمة المالية العالمية لتضيف العديد من المخاوف للاستثمارات النفطية في تلك الأسواق؛ حيث أصبحت أزمة الثقة واردة وبنسبة كبيرة حيال هذه الأسواق، في ظل ارتفاع نسبة الخسائر للاستثمارات العربية، وبخاصة في قطاع العقارات والبورصات الغربية والأمريكية، فضلاً عن السياسات النقدية التي اتبعتها أمريكا كخفض أسعار الفائدة والتخلي عن سياسة الدولار القوي.[٢]

كل ذلك جعل الدول النفطية العربية تشعر بأنها تفقد ثرواتها بأكثر من طريقة، ففي ظل انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الأمريكية، انخفض العائد بشكل كبير على الاستثمارات المتراكمة هناك، كما أن النفط في ظل انخفاض قيمة الدولار أصبح يباع بأقل من قيمته بكثير في ظل سيطرة سياسة تسعير النفط بالدولار في السوق العالمي، كما أضيرت الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتنخفض قيمتها الحقيقية بقوة، وتذهب بعض التقديرات إلى أن خسائر الاستثمارات العربية في أمريكا والغرب تصل لنحو ٥٠٪ من قيمتها.

ثالثًا: مظاهر تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية:

كان النفط من أسرع القطاعات التي تأثرت بوقوع الأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت أسعاره تراجعًا بلغ في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٨م أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل، فبعد أن وصل سعر البرميل ١٤٧ دولارًا تدنت الأسعار لنحو ٥٣ دولارًا للبرميل.

وقد تعددت المظاهر السلبية الخاصة بتأثر النفط بالأزمة المالية العالمية، ونذكر منها ما يلي:

١- تراجع الطلب العالمي على النفط:

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م بنحو ١٤٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وبحوالي ٤٨٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٧م. أما إحصاءات مايو ٢٠٠٩م فتشير إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو ٠,١ مليون ب/ي، ليصل إلى ٨٢,٩ مليون ب/ي، وهو المستوى الذي يمثل انخفاضًا قدره نحو ٣,١ مليون ب/ي عن معدلات شهر مايو ٢٠٠٨م.[٣]

ويلاحظ انخفاض الطلب على النفط بشكل واضح في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م ص ٧٨ و ٧٩.

(٢) المقصود بالتخلي عن سياسة الدولار القوي، أي السماح بانخفاض قيمة سعر صرف الدولار مقابل أسعار العملات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

(٣) أوبك، النشرة الشهرية يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨ و٩ .

التي تشـــكل نحو ٥٦٪ من حجـــم الطلب على النفط العالمـــي؛ حيث انخفض طلبها على النفط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م بنحو ٣٥٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربـــع الثاني من نفس العـــام، وبنحو مليوني ب/ي، مقارنـــة بمســـتويات الربع الثالث من عـــام ٢٠٠٧م. ووصل انخفاض الطلب على النفط لهذه المجموعة في مايو ٢٠٠٩م إلى نحو ٢,٥ مليون ب/ي، مقارنة بحجم طلبها في مايو ٢٠٠٨م.

٢- تدني الأسعار:

إذا كان مايو ٢٠٠٨م يعد من أفضل أشهر هذا العام من حيث ارتفاع أســـعار النفط؛ حيث بلغت فيه نحو ١٣٠ دولارًا للبرميـــل، فإن وقوع الأزمة المالية العالمية أدى إلى تراجع هذه الأســـعار بمعدل كبير وصل إلى ٤٩,٦ دولار للبرميل في نوفمبر من نفس العام.[١]

وتشـــير بيانات مايو ٢٠٠٩م إلى أن ســـعر برميل النفط وصل إلى نحـــو ٥٧ دولارًا، بزيادة قدرها نحو ٦,٨ دولار للبرميل عن أســـعار أبريل من نفس العام، بينما تنخفض أسعار مايو ٢٠٠٩م عن مثيلتها في مايو ٢٠٠٨م بنحو ٦٢,٤ دولار للبرميل.[٢]

كما أدى تدني أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م إلى فقـــدان الدول النفطية العربية لنحو ١١٠ – ١٢٦ مليـــار دولار. ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م بلغت قيمة الصادرات النفطية العربية ٨٨,٨ مليـــار دولار فقط، بانخفاض بلغت نســـبته ٥٦,٣٪ مقارنة بعائدات الربع الثالث من نفس العام. وتشـــير تقديرات منظمة أوبك إلى أن التغير في أسعار النفط بمعدل دولار واحد فقط خـــلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩م يؤدي إلى فقدان العائـــدات النفطية العربية لنحو ٣٣٣,٢ – ٨٦٥,١ مليون دولار.

٣- ظهور العجز بموازنات الدول النفطية:

ظهـــرت الآثـــار الســـلبية لأزمة النفـــط على أداء الموازنات العامـــة بالدول النفطية، ونشـــير هنا إلى حالتي الســـعودية والإمارات، فبعـــد أن ظلت الموازنة الســـعودية تحقق فائضًا على مدار الفترة من ٢٠٠٣م

(١) أوبك ، مجلة النفط والتعاون العربي، مصدر سابق ص ٢٤.

(٢) أوبك، النشرة الشهرية، عدد يوليو ٢٠٠٩م، ص ٥.

وحتى عام ٢٠٠٧م، أعلنت المملكة عن وجود عجز في موازنتها لعام ٢٠٠٩م، ولا شك أن هذا التحول كان من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي؛ فحسبما نُشر عن وزارة المالية السعودية أن موازنة ٢٠٠٩م سوف تشهد عجزًا يقدر بنحو ٦٥ مليار ريال سعودي، بعد أن حققت فائضًا في عام ٢٠٠٨م بلغ نحو ٥٩٠ مليار ريال.(١)

أما في حالة الإمارات فإن موازنة عام ٢٠٠٩م أتت دون عجز أو فائض، مما يعني انعكاسًا واضحًا للأزمة المالية العالمية، فبعد وجود فائض في موازنة عام ٢٠٠٧م بنحو ١٧,٣ مليار دولار، يأتي عام ٢٠٠٩م دون وجود أي فائض، وإن أمكن لدولة الإمارات الحفاظ على هذا الأداء بالموازنة دون عجز خلال العامين القادمين فسيكون ذلك إنجازًا، خاصة في ظل توقعات تراجع أداء الاقتصاد العالمي وتدني معدلات النمو والتجارة الدولية.(٢)

٤- وجود آثار سلبية على البلدان العربية غير النفطية:

توقعت منظمة العمل العربية أن ينخفض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية، وأشارت تقديرات المنظمة إلى أن تحويلات العاملين هي الأخرى مرشحة للانخفاض؛ نتيجة فقدان فرص العمل بمنطقة الخليج، وأن البلدان العربية المرسلة للعمالة التي ستتأثر بهذه السلبيات هي مصر والأردن وفلسطين واليمن، وتقدر منظمة العمل مساهمة التحويلات في الناتج المحلي للبلدان المرسلة للعمالة العربية بنحو ٦٪.(٣)

توقعت منظمة العمل العربية أن ينخفض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية، وأشارت تقديرات المنظمة إلى أن تحويلات العاملين هي الأخرى مرشحة للانخفاض نتيجة فقدان فرص العمل بمنطقة الخليج.

والأثر المهم بالنسبة للعمالة العربية من جراء الأزمة المالية العالمية، هو ارتفاع معدلات البطالة، فتشير التوقعات لارتفاع معدل البطالة إلى نحو ٢١ مليون عاطل خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م إذا ما استمر أداء الاقتصاد العربي على ما هو عليه. وبذلك سوف تعمق الأزمة من معضلة البطالة في العالم العربي الذي يوجد به نحو ١٨ مليون عاطل قبل وقوع الأزمة.(٤) فضلاً عن زيادة البطالة بين الشباب العربي، الذي يعاني من نسبة بطالة قُدِّرت بنحو ٤٠٪، وهي النسبة الأكبر بين شباب مناطق العالم.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فتشير التقديرات إلى تراجعها في المنطقة العربية بشكل عام بنحو ١٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨م، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م؛ حيث قدرت هذه التدفقات بحوالي ٦٢ مليار دولار، في حين كانت ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط بصورة كبيرة،

(١) عبد الحافظ الصاوي، مؤسسة النقد السعودي.. ملفات ساخنة ورئيس جديد ٢٠٠٩/٢/٢٥م.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1235539837544

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، موازنة الإمارات الصفرية.. تقشف تستدعيه الأزمة ٢٠٠٩/٣/١٢م:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1236508869537

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٤م:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=513690&issueno=11085

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٤) الأزمة المالية تلقي بظلالها على البطالة العربية، حوار مع المدير العام لمنظمة العمل العربية، الجزيرة نت ٢٠٠٩/٢/٦م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F0783381-0A0A-40CD-8461-91DF334D7425.htm

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

واضطرابات أسواق المال العربية والدولية.[1]

رابعًا: منظمة أوبك والجهود التي قدمتها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على النفط:

إبان أزمة الطاقة وقبل الإعلان عن الأزمة المالية العالمية في مطلع سبتمبر ٢٠٠٨م، مُورست ضغوط كبيرة ومطالب من قِبَل الدول الغربية وأمريكا من أجل زيادة المعروض من النفط؛ من أجل تخفيف حدة ارتفاع أسعاره، إلا أن المنظمة كانت تتسبب ارتفاع الأسعار للمضاربة في سوق النفط، وليس لعجز المعروض منه.

ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية، وحصول انخفاضات كبيرة في أسعار النفط في الشهور الأولى للأزمة، اتجهت أوبك نحو تخفيض حصص الإنتاج، من أجل الحفاظ على مستوى مقبول لأسعار النفط، تمكِّن الدول المنتجة من عائد عادل تستطيع من خلاله الاستمرار في استثماراتها النفطية، وتغطية متطلباتها تجاه مشروعاتها التنموية، فشهدت الفترة من سبتمبر وحتى ديسمبر من عام ٢٠٠٨م الاجتماع العادي للمنظمة واجتماعين استثنائيين، **خلصت هذه الاجتماعات إلى ما يلي:** [2]

١- التقيد بحصص الإنتاج المعلنة لشهر سبتمبر ٢٠٠٧م بنحو ٢٨,٨ مليون ب/ي، بما يعني خفض الإنتاج بمعدل ٥٠٠ ألف ب/ي.

٢- وفي اجتماع أكتوبر ٢٠٠٨م الاستثنائي، وفي ظل تدهور أسعار النفط، قررت أوبك خفض حصص الإنتاج بنحو ١,٥ مليون ب/ي، على أن يسري هذا على إنتاج نوفمبر ٢٠٠٨م.

٣- وفي اجتماع ديسمبر ٢٠٠٨م قررت المنظمة خفض الإنتاج بما يعادل ٢,٢ مليون ب/ي، ليصل بذلك إجمالي التخفيضات خلال عام ٢٠٠٨م لنحو ٤,٢ مليون ب/ي.

٤- بينما أبقت اجتماعات مارس ومايو ٢٠٠٩م التي عقدتها أوبك على حجم إنتاج ٢٤,٨ مليون ب/ي، دون اتخاذ قرارات بتخفيضات أخرى في حجم الإنتاج، مع ملاحظة أن التزام الأعضاء شهد تجاوزًا للحد المتفق عليه وصل في بعض الأحيان لنحو ٩٠٠ ألف ب/ي.[3]

ويلاحظ أن اتجاه أوبك لتخفيض حصص الإنتاج والالتزام به أدى إلى تحسن في أسعار النفط العالمية لتتخطى حاجز الـ٤٠ دولارًا وصولاً إلى أسعار تتراوح ما بين ٦٠ – ٧٠ دولارًا للبرميل.[4]

خامسًا: أداء الدول الكبرى تجاه النفط العربي بعد الأزمة المالية العالمية:

اعتادت الدول الغربية على وجود رؤية أحادية تجاه النفط، تتمثل في استمرار تدفق النفط، بكميات تفي باحتياجاتها، وبأسعار منخفضة، ولم تختلف هذه الرؤية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، ووصول أسعار النفط لمستويات لا تحقق مصالح الدول المنتجة، ويمكن إثبات هذه الرؤية **من خلال ملاحظة ما يلي:**

١- عقب انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لأقل من ٦٠ دولارًا للبرميل في أكتوبر ٢٠٠٨م، اتخذت منظمة أوبك قرارًا بتخفيض حصص الإنتاج من أجل الحفاظ على الأسعار العالمية للنفط. ولكن هذه الخطوة لاقت اعتراضًا أمريكيًا، وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن أسعار السلع بما فيها النفط يجب أن تخضع للعرض والطلب. واعتمدت الرؤية الأمريكية في تبرير رفضها لقرار خفض إنتاج النفط، بأن ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة المالية أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.[5]

(١) أوبك، النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار» عدد يناير – مارس ٢٠٠٩م، ص ٧.
(٢) أوبك، تقرير الأمين العام الخامس والثلاثين، مصدر سابق.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ٢٩ /٢٠٠٩/٥م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=521124&issueno=11140
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٧م.

(٤) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٣/١٥م.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=511046&issueno=11065
تاريخ الزيارة ١٧ /٢٠٠٩/٨/م.

(٥) تنديد أمريكي بقرار أوبك خفض الإنتاج: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7688000/7688340.stm
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

٢- توجد ممارسات من قبل الدول الغربية على الدول المنتجة للنفط، ومنها دول الخليج العربي، بخصوص زيادة معدل النضوب[١] من ٢٪ إلى ما يزيد عن ٦٪، من خلال ارتفاع معدلات الإنتاج، وبذلك تتقلص فترة الاحتياطيات العربية المتوقعة من ٥٠ عامًا إلى قرابة ٢٦ عامًا.

ويستلزم ذلك تحرر الإرادة النفطية العربية لاتخاذ قرارات ذاتية من أجل ترشيد الإنتاج، للحصول على مقابل مجزٍ وعادل لتلك الثروة النفطية، والتي ستزيد مع احتمالات تقليص فترة النضوب النفطي.[٢]

٣- تبلورت رؤية غربية تجاه العوائد النفطية التي حصلت عليها الدول العربية خلال سنوات ما قبل الأزمة المالية، تعتمد على الاستفادة من هذه العوائد النفطية في حل مشكلات الدول الغربية مع الأزمة المالية، وخاصة قضية السيولة.

وهو ما تم ملاحظته خلال زيارة وتصريحات كل من رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي الجديد لمنطقة الخليج. وتُرجمت هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال دعوة المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين.[٣]

٤- تقليل الاعتماد على النفط العربي: فعلى الرغم من أن أمريكا هي صاحبة اليد الطولى في الاستفادة من النفط العربي منذ الإعلان عن اكتشاف النفط بالمنطقة مطلع القرن العشرين، وتعدد أشكال هيمنتها على نفط المنطقة العربية سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا، إلا أنها مع بداية أزمة الطاقة عام ٢٠٠٧م، ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر ٢٠٠٨م، لُوحظ وجود اتجاه لدى أمريكا بتقليل الاعتماد على النفط العربي، سواء من خلال إصدار قانون لتعديل استهلاك السيارات من البنزين، أو بسبب تراجع الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة المالية. وتشير الأرقام الخاصة بشهر مايو ٢٠٠٩م إلى تراجع استيراد أمريكا للنفط السعودي بنحو ٣٧٪ مما كان عليه في مايو ٢٠٠٨م. وهو المعدل الذي لم تصل إليه الواردات الأمريكية منذ عقدين.

وفي نفس إطار تقليل الاعتماد على النفط العربي تتجه أمريكا لتدبير احتياجاتها من خارج المنطقة العربية؛ بسبب ارتفاع تكلفة الشحن، فتم التركيز على الاستيراد من دول إفريقية أقرب إلى أمريكا من منطقة الخليج مثل نيجيريا وأنجولا، أو من دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك، أو من جارتها الأقرب كندا.[٤]

وقد ساعد أمريكا في اعتمادها هذه السياسة الجديدة ظروف الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليًا، وكذلك تباطؤ معدلات النمو داخل أمريكا نفسها، ولكن هذه السياسة سوف يعاد فيها النظر لتقويمها في حالة تحسن مؤشرات الاقتصاد العالمي، وخروج الاقتصاد الأمريكي من كبوة الأزمة المالية. والجدير بالذكر أن سياسة تقليل اعتماد أمريكا على النفط العربي أُقِرَّت في ولاية الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة الرئيس بوش، والذي أعلن في يناير ٢٠٠٦م أنه سيقلص اعتماد أمريكا على النفط العربي بنسبة ٧٥٪.[٥]

(١) يعرف معدل النضوب بأنه حجم الإنتاج السنوي مقسومًا على حجم الاحتياطيات التي تم اكتشافها وتنميتها.

(٢) د. حسين عبد الله، مستقبل أسعار النفط بين توقعات الوفرة والندرة، جريدة الشروق، ٢٠٠٩/٢/٢٦م.

(٣) الجارديان: العرب يرفضون أن يكونوا «بقرة حلوبًا» ٢٠٠٨/١١/٣م.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_7705000/7705436.stm
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٠م.

(٤) جريدة الاقتصادية الإلكترونية، محللون: تراجع واردات أمريكا من نفط الشرق الأوسط .. سببه الأزمة والبحث عن مصادر قريبة ٢٠٠٩/٨/٣م:
http://www.aleqt.com/2009/08/03/article_259034.html
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

(٥) بوش: علاج إدمان أمريكا للنفط عبر تكنولوجيا تجعل الاعتماد على الشرق الأوسط طي الماضي، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٢/٢م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=346213&issueno=9928
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

سادساً: الأداء العربي النفطي بعد الأزمة المالية العالمية:

توجد مجموعة من المحددات لبناء السياسة النفطية للدول العربية، منها ما يتعلق بعوامل داخلية مثل حاجة هذه البلدان للإيرادات النفطية، سواء لمشروعاتها التنموية أو الاستثمار في حقول النفط، أو تدبير نفقاتها الدورية الضرورية.

ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية مثل أداء الاقتصاد العالمي ومدى حاجته للنفط، ومن ثم تحديد أسعاره دوليًا، أو وجود عوامل خارجية مؤثرة على أداء الدول النفطية الأخرى مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية. ولكن ما يمكن التركيز عليه في توجهات السياسات النفطية العربية بعد الأزمة المالية العالمية، هو قضية سعر النفط في السوق الدولية، باعتبار أن قضية السعر حاكمة لباقي مفردات السياسة النفطية المتعلقة بالجوانب الداخلية للدول النفطية أو الخارجية منها المتعلقة بالطلب على النفط في السوق العالمي.

انهيار أسعار النفط في مطلع ٢٠٠٩م، تسبب في قرارات بالغة الصعوبة بمجال الاستثمار في الطاقة في الكويت، فكان القرار الأول هو إلغاء صفقة «دو كيميكال»، والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار، كما أجلت اتفاقية إنشاء مصفاة نفط رابعة بالبلاد مع شركة يابانية كانت تكلفتها تقدر بنحو ١٥ مليار دولار.

وفيما يلي نتناول هذه العوامل بشيء من التفصيل:

١- الأسعار:

منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت أسعار النفط انحدارًا كبيرًا عما كانت عليه في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، فعند النظر إلى حساب المتوسط السعري لبرميل النفط خلال شهور الفترة من أغسطس ٢٠٠٨م وحتى مايو ٢٠٠٩م، لوحظ أن الفترة من أغسطس حتى ديسمبر شهدت تغيرًا سلبيًا كان مقداره على التوالي ١٨,٨ دولار، ١٥,٦ دولار، ٢٧,٧ دولار، ١٩,٤ دولار، ١١,٢ دولار، ثم بدأت تشهد نوعًا من التحسن النسبي في الفترة من يناير إلى مايو باستثناء شهر فبراير الذي انخفضت فيه الأسعار بمقدار ٠,١ دولار عن معدلات يناير ٢٠٠٩م، أما الفترة من مارس إلى مايو فكان التحسن السعري فيها مقداره نحو ٤,٤ دولار، ٦,٨ دولار على التوالي.[١]

وعلى مدار الفترة من يونيو وحتى أغسطس ٢٠٠٩م، لُوحظ تذبذب سعر برميل النفط ما بين ٦٠ و٧٤ دولارًا، مما حمل أكثر من سيناريو لمستقبل أسعار النفط: منها عودة الصعود بناء على تحسن مؤشرات اقتصادية في بعض الاقتصادات الصاعدة واليابان، وبالتالي حلم الصعود إلى سعر ١٠٠ دولار للبرميل، أو استقرار سعر النفط عند معدل ٧٠ – ٨٥ دولارًا، وهو المعدل الذي تمنته بعض الدول الأعضاء بأوبك، واعتبرته معبرًا بشكل حقيقي عن سعر النفط، وبما لا يحمل ضررًا للمستهلكين أو المنتجين.

أما السيناريو الأسوأ فهو أن تنحدر أسعار النفط لأقل من ٥٠ دولارًا للبرميل، وهو ما اعتبره البعض مؤشرًا خطيرًا على استمرار إنتاج النفط وتغطية تكلفة الإنتاج أو تواصل عمليات الاستثمار في مجال النفط والطاقة.

والجدير بالذكر أن انهيار أسعار النفط في مطلع ٢٠٠٩م، تسبب في قرارات بالغة الصعوبة بمجال الاستثمار في الطاقة في الكويت، فكان القرار الأول هو إلغاء صفقة «دو كيميكال»، والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار، كما أجلت اتفاقية إنشاء مصفاة نفط رابعة بالبلاد مع شركة يابانية كانت تكلفتها تقدر بنحو ١٥ مليار دولار.

وإن كان قرار تأجيل إنشاء المصفاة حوى أمورًا تتعلق بالشفافية الخاصة بإجراءات إبرام الصفقة، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ إذ كان سعر النفط في هذه الفترة دون الـ ٤٠ دولارًا،

(١) أوبك، النشرة الشهرية، يوليو ٢٠٠٩م، ص٦.

في حين بنت الكويت موازنتها العامة على أساس متوسط سعر ٥٠ دولارًا للبرميل.[١]

وفي الوقت الذي تحسنت فيه الأسعار لما يزيد عن ٦٠ دولارًا للبرميل راهنت بعض التقديرات على انهيار التماسك النسبي لدول أوبك بخفض حصص الإنتاج، وذلك بناء على مؤشرات تاريخية للإنتاج[٢]، مفادها أنه في حالة تحسن الأسعار سوف يضعف الالتزام بقرارات تخفيض الإنتاج لجني أكبر قدر ممكن من الإيرادات، وبخاصة أن معظم دول أوبك تعاني من مشكلات اقتصادية، ويعتبر النفط هو سلعتها التصديرية الوحيدة أو شبه الوحيدة.

تأثر إنتاج النفط في الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وانعكس هذا على أداء معدلات الإنتاج في الدول العربية، فالسعودية مثلاً تراجع إنتاجها اليومي من نحو ٩,٥ مليون ب/ي، إلى نحو ٨,٥ مليون ب/ي.

ويمكن القول: إن أوبك نجحت إلى حد ما في تحسين أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩م، بناء على سياسة تخفيض حصص الإنتاج، على الرغم من وجود تجاوزات من بعض دولها، فخفض الإنتاج بمعدل ٤,٢ مليون ب/ي، أدى إلى تحسن أسعار النفط.

ولكن لا بد من استيعاب أن تصرف أوبك لم يكن العامل الوحيد في تحسن الأسعار؛ حيث كان هناك عامل آخر في غاية الأهمية وهو غياب المضاربة على أسعار النفط، بسبب شحّ السيولة الذي تعاني منه الدول الغربية وأمريكا، وكذلك الأسعار غير المشجعة على المضاربة في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

٢- الإنتاج:

تأثر إنتاج النفط في الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وانعكس هذا على أداء معدلات الإنتاج في الدول العربية، فالسعودية مثلاً تراجع إنتاجها اليومي من نحو ٩,٥ مليون ب/ي، إلى نحو ٨,٥ مليون ب/ي. كما التزمت معظم البلدان العربية أعضاء أوبك بخفض حصص الإنتاج. إلا أن الملمح الرئيس فيما يتعلق بحجم الإنتاج هو بقاء إنتاج أوبك عند معدل ٢٨,٥ مليون ب/ي، على مدار الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩م -بحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية -، وإن كانت توقعات وزارة الطاقة الأمريكية تذهب إلى احتمالات أن يزداد هذا الحجم ليصل إلى ٢٩,٣ مليون ب/ي، مع نهاية عام ٢٠٠٩م.[٣] والذي يمكن رصده بخصوص السياسة النفطية فيما يتعلق بحجم الإنتاج هو ثبات سياسة تخفيض حجم الإنتاج إلى أن يشهد الطلب على النفط معدلات أكبر في ضوء تحسن أداء الاقتصاد العالمي، والوصول إلى أسعار أفضل مما هي عليه الآن.

٣- الاحتياطي:

شهد احتياطي النفط العربي خلال عام ٢٠٠٨م تحسنًا طفيفًا عن معدلات عام ٢٠٠٧م؛ حيث بلغت هذه الزيادة نسبة ٠,٤٪، فوصل حجم الاحتياطي إلى ٦٥٩ مليار برميل مقارنة بنحو ٥٦٥ مليار برميل في عام ٢٠٠٧م، وقد أتت معظم الزيادة في الاحتياطي من قبل الجماهيرية الليبية. وبحسب إحصاءات عام ٢٠٠٧م فإن السعودية تأتي في مقدمة الدول العربية التي تمتلك حصة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط بنسبة ٢٢,٨٪، تليها العراق بنسبة ٩,٩٪، ثم الكويت بحصة ٨,٨٪، ثم الإمارات بنسبة ٨,٤٪.

وكذلك كان الحال بالنسبة لزيادة الاحتياطيات

(١) الشرق الأوسط، محللون: إلغاء الكويت لصفقة «داو» صفعة لخطة الدولة لجذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد: ٢٠٠٩/١/١م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=501124&issueno=10992
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٠م.

(٢) جريدة الجريدة، توقعات برفع إنتاج أوبك هذا العام بواقع ٤٢٠ ألف برميل يوميًا ٢٠٠٩/٨/١٣م.
http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=446123
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

(٣) المصدر السابق.

العربية مـــن الغاز؛ حيث وصـــل الاحتياطي في عام ٢٠٠٨م إلى ٥٣٧ تريليون متر مكعب، في حين كان في عام ٢٠٠٧م نحـــو ٥٣٦ تريليون متر مكعب، وتحققت هذه الزيادة في كل من مصر وسوريا.[١]

ووفق الأرقام الخاصة بأبريل ٢٠٠٩م فقد زاد المخزون التجاري العالمي من النفط في نفس الشهر بمعدل ٢٣ مليون برميل عن مستويات شهر مارس من نفس العام، ليصل المخزون إلى نحـــو ٥١٦٩ مليون برميل، وبذلك تصل معدلاته لزيادة قدرها ١٤٠ مليون برميل، مقارنة بما كان عليه في نفس الشـــهر عـــام ٢٠٠٨م، وبذلك يكفي هذا المخزون استهلاك ٧٢ يومًا.[٢]

ويمكن توقع مســـار السياســـة النفطية فيما يتعلق بالفائض أنه ســـيحافظ على نفس المعدلات في ظل الأســـعار الحالية للنفط، واســـتمرار انخفاض قيمة الـــدولار؛ حيث يـــرى البعض أن الاحتفـــاظ بالنفط في باطـــن الأرض أفضل من الاحتفاظ بأوراق نقدية تتعرض قيمتها دومًا للتراجع.

٤- التصدير:

على مـــدار الفترة من عـــام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م بلغت الصـــادرات النفطية العربية مـــا بين ٣٦٪ - ٣٩٪ من حجم الصادرات العالمية، وقد شهد عام ٢٠٠٤م ذروة الصـــادرات النفطية العربية، حيـــث بلغت الصادرات العربية ما نسبته ٣٩٪ من الصادرات العالمية. وانعكس هذا بدوره على إيـــرادات الصادرات النفطية العربية في ظل تصاعد أســـعار البترول، فبعد أن كان نصيب الصـــادرات النفطية العربية نحو ١٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وصل إلى نحو ٤٥٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧م.[٣]

وقد توقعت وكالة الطاقـــة الدولية أن يزيد الطلب على النفط حتى عـــام ٢٠١٤م بمعدل ٠,٦٪ عما هو عليه الآن. وبالتالي سيصبح حجم الطلب العالمي على النفـــط في حدود ٨٩ مليون ب/ي، في حين يبلغ الآن نحـــو ٨٥ مليون ب/ي، ويمثل هـــذا التقدير حالة من التفاؤل لأداء النمو الاقتصـــادي العالمي، بينما هناك احتمال آخر أكثر تشـــاؤمًا وضعته الوكالة أيضًا، وهو أنه في حالة استمرار الانكماش في الاقتصاد العالمي فســـوف تتراجع معدلات الطلب على النفط لتستقر عند ٨٤,٩ مليون ب/ي في عام ٢٠١٤م.[٤]

وفي ضوء هذه التوقعات يمكن قراءة أداء الصادرات النفطيـــة العربية؛ حيث يمكن القول بأنها لن تشـــهد معدلات أفضل مما هي عليه خلال شهور عام ٢٠٠٩م. وأن التحســـن في حالة حدوثه سيكون ضعيفًا، فوفق تقديرات مؤسســـة أويل البريطانية ستكون صادرات أوبـــك خلال أغســـطس ٢٠٠٩م في حـــدود ٢٢,٥٣ مليـــون ب/ي، بعد أن كانـــت ٢٢,٤٦ ب/ي في بداية الشهر نفسه.[٥] ويرجع هذا التحسن الطفيف في أداء صـــادرات النفط العربي إلى زيادة الطلب على النفط في كل من الصين والهند.

وتزامنًا مع انخفاض أســـعار النفـــط منتصف يناير ٢٠٠٩م توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل صادرات أوبك خلال عام ٢٠٠٩م لنحو ٣٨٧ مليار دولار، على أن تشهد في عام ٢٠١٠م زيادة يصل مقدارها ٥٢٦ مليـــار دولار، بناء على توقعات تحســـن أداء الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحسن الطلب على النفط.[٦]

(١) أوبك، تقرير الأمين العام، مصدر سابق.
(٢) أوبك، النشرة الشهرية، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١١.
(٣) أوبك، تقرير الأمين العام، لعام ٢٠٠٨م، ص ٣٦ و٤٠ .

(٤) أســـعار النفـــط تقلص ارتفاعاتها بعـــد بيانات المخـــزون الأمريكي، ٢٠٠٩/٨/١٩م.
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=274778&pg=3
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٩م.
(٥) رويتر، أويل موفمنتس: صادرات أوبك تواصل الارتفاع في أغســـطس، ٢٠٠٩/٨/١٣م.
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE57-C0TI20090813
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٨م.
(٦) جريـــدة الاقتصادية الإلكترونية، صادرات أوبك دون ٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٩م:
http://www.aleqt.com/2009/01/14/article_184235.html
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/١/١٤م.

سابعاً: كيفية تحقيق الاقتصادات العربية لأقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة:

لا يزال النفط هو عصب الاقتصاد العربي، وفي الصدارة منه الاقتصادات الخليجية، التي يشكل النفط ما يزيد عن ٩٠٪ من ناتجها الإجمالي، وظهرت أهمية النفط لدول المنطقة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية من خلال ميزة الوفرة المالية التي أتاحتها السنوات الخمس السمان ٢٠٠٣- ٢٠٠٨م، فقد تمكنت الدول من خلال زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، أو من خلال معدلات السيولة المرتفعة بأجهزتها المصرفية، من تخفيف وطأة الأزمة المالية، وتقديم الدعم للعديد من القطاعات، أو على أقل تقدير عدم الشعور بوقع أزمة السيولة كما حدث في الاقتصادات الغربية.

ولكن لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن المرحلة المقبلة تتطلب أن تعيد الدول العربية النفطية حساباتها في أوضاعها الاقتصادية بشكل عام، وفي أوضاعها النفطية بشكل خاص، حتى يمكنها تحقيق أقصى استفادة من هذه الثروة التي امتد عطاؤها عبر القرن العشرين، ويتوقع لها أن تستمر حتى منتصف القرن الحادي والعشرين.

ويمكن التدليل هنا على كون النفط هو عصب الاقتصاد العربي من خلال مؤشرات نصيب النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيبه في إجمالي الصادرات العربية، فبحسب تقديرات عام ٢٠٠٧م بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو ٤٠٪، أما نصيبه من إجمالي الصادرات في نفس العام فكان نحو ٧٥٪. [1]

ولكي تحقق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية يجب عليها مراعاة ما يلي:

١- التخلي عن النظر إلى الأزمة المالية العالمية على أنها أزمة غربية من حيث النشأة والتأثير، أو التعامل معها في إطار أن التأثر بها طفيف، وأن أسبابها لم تكن موجودة في الاقتصادات العربية بنفس القدر الذي أحدث الأزمة في الغرب. وبالتالي فعلى الدول النفطية أن تعيد النظر في مؤسساتها الاقتصادية، ووضع الضوابط اللازمة لسلامة عمل هذه المؤسسات في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالقطاع المالي.

٢- ثمة جهود مبذولة لتغيير بنية الاقتصاد في بعض الدول النفطية العربية، من أجل الوصول لاقتصاد قائم على التنوع، وعدم الاعتماد بشكل رئيس على النفط، ولكن هذه الجهود لازالت محدودة الأثر، كما أنها اعتمدت بشكل رئيس على تبني وسائل وآليات منقولة حرفيًا من الاقتصادات الغربية، وبخاصة في مجال النشاط الخدمي والمالي.

في حين أن التنوع المقصود أو المبتغى هو ما يؤدي إلى تعظيم دور كافة الموارد الاقتصادية للبلدان النفطية العربية (البشرية، الطبيعية، المالية)، وذلك من أجل تلافي سلبيات الفترة الماضية التي لُوحظ فيها تدني المشاركة البشرية في الأداء الاقتصادي، وبخاصة داخل بلدان الخليج؛ حيث العزوف عن العمل الفني والمهني، ووجود نظم تعليمية قائمة على السلبية الكبرى في كافة نظم التعليم العربية، وهي الفصل بين متطلبات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية.

٣- انتشرت عبر السنوات الماضية مقولة أن «النفط أصبح سلعة دولية»، وهناك جهود لترسيخ هذه المقولة باعتبارها مسلَّمة حاكمة لاقتصادات النفط. وهى مقبولة إلى حد ما في بعض جوانبها، ومرفوضة في كثير من الجوانب. فقبولها من باب أن النفط لا يزال هو عصب الحضارة التي نعيشها؛ حيث عجزت وسائل الطاقة البديلة عن أن تكون بديلاً اقتصاديًا كاملاً للنفط، ومن هنا فمن الواجب الحضاري أن تستمر الدول النفطية العربية في إمداد العالم بما لديها من ثروات نفطية.

(١) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨م.

ولكن هذه المقولة مرفوضة من عدة جوانب أهمها:

١- أن الغرب لا يتعامل مع ما يملكه من الثروات، وبخاصة التكنولوجية منها، على أنها أصبحت سلعة دولية، فسعى لتطبيق شَرِه لاتفاقيات الملكية الفكرية لحماية مبتكراته، فضلاً عن التعتيم المقصود، وتعويق نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وغيرها من الدول النامية.

٢- لا يعني كون النفط أصبح سلعة دولية، أن يُجرَّد العرب من استخدامه على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فالتكنولوجيا الغربية توظف في مجالات الاقتصاد والسياسة الدولية بشكل كبير. ومن هنا فإن على الدول النفطية العربية ألا تقبل عبارة أن «النفط أصبح سلعة دولية» على إطلاقها، وخاصة إذا ما كان الهدف استنزاف هذه الثروة.

لا يعني كون النفط أصبح سلعة دولية أن يُجرَّد العرب من استخدامه على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فالتكنولوجيا الغربية توظف في مجالات الاقتصاد والسياسة الدولية بشكل كبير ومن هنا فإن على الدول النفطية العربية ألا تقبل عبارة أن «النفط أصبح سلعة دولية» على إطلاقها، وخاصة إذا ما كان الهدف استنزاف هذه الثروة.

ويمكن في هذا السياق عقد مقارنة بين سلوك الغرب تجاه إنتاج الوقود الحيوي إبان أزمة الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، -حيث ضرب عرض الحائط بكافة النداءات الدولية من قِبَل الدول الفقيرة والنامية بالتوقف عن استخدام الغذاء الآدمي في إنتاج ذلك الوقود- وبين ما يحاول البعض تأصيله بتخلي العرب عن التوظيف السياسي والاقتصادي للنفط العربي.

ويتطلب ذلك الأمر من الدول النفطية العربية أن تعيد ترتيب أجندة مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتستخدم النفط في تحقيقها، ولكن في إطار جماعي عربي إسلامي، وفي ضوء تبادل المصالح.

٣- آن الأوان لتعيد الدول النفطية العربية النظر في دور الشركات الأجنبية، وبخاصة الغربية منها، في استكشاف وإنتاج النفط، فلا تزال هذه الشركات تحصل على عائد ضخم من جراء هذه المشاركة، ويتطلب هذا توفير الكوادر البشرية والتكنولوجيا المناسبة. ولا شك أن هذا الهدف يصلح على المديين متوسط وطويل الأجل. وهنا نجد أن دور الجامعات العربية ومؤسسات التمويل مطالبة بتنسيق وتوحيد جهودها للوصول إلى هذا المطلب.

٤- إن قضية ربط تسعير النفط بالدولار في السوق الدولية تطرح نفسها بقوة، في ظل القراءة التاريخية لهذه العلاقة غير المنصفة، ففي التاريخ القريب جدًّا منذ عام ٢٠٠٣م، ونحن نلمس الأضرار التي أحدثها تخفيض قيمة الدولار، وتراجعه أمام العملات الدولية الأخرى، وهو ما يعني انخفاضًا حقيقيًّا لإيرادات البترول مهما ارتفع سعرها السوقي، وقد زاد من حجم هذه المشكلة، انخفاض أسعار الفائدة بالسوق الأمريكية على الودائع، مما نتج عنه:

تدني العائد على الاستثمارات النفطية التي تمركزت بشكل كبير في تلك السوق. وتوجيه العديد من المؤسسات التمويلية لدعم المضاربات في سوق النفط؛ لتُحدِث موجة من التضخم في الاقتصاد العالمي، تفاقمت معها معدلات التضخم في البلدان العربية، حتى وصل متوسطه بدول الخليج خلال عام ٢٠٠٨م إلى نحو ١٠٪ بعد أن كان لا يتجاوز نحو ٣٪ في أحسن الأحوال مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وعلى الدول العربية النفطية أن تسعى لفك هذا الارتباط، وتجعل تسعير أو تقويم سعر النفط بأكثر من عملة دولية، أو بعملة لها حظ أكبر من الاستقرار خلال الفترة القادمة، ويدعم هذا المطلب سعي الصين وغيرها من البلدان المتضررة من الأزمة المالية العالمية لإيجاد عملة بديلة للدولار في التسويات الدولية، وهو ما تقاومه أمريكا منذ أن تقدمت به الصين كمقترح قبل انعقاد قمة العشرين في أبريل من عام ٢٠٠٩م.

٥- أظهـرت الأزمـة المالية العالمية وجـود الكثير من الأخطاء فـي الاسـتثمارات النفطية الخارجية، وبخاصة تلك الموجـودة في أمريكا والغرب، سـواء على صعيـد مجالات الاسـتثمار (البورصات والقطـاع العقاري) أو تركزها في نطاق جغرافي محدود. فالاسـتثمارات النفطيـة العربية -التـي ذهبت بعض التقديرات إلى وصولها لنحـو ٣ تريليونات دولار- مُنِيَت بخسـائر بلغت نحو ٥٠٪ من قيمتها بسبب الأزمة المالية العالمية، ويتطلب هذا الأمر الاسـتفادة من التجربة الصينية، التي عمدت إلى الانتشـار إفريقيًا وآسيويًا في شكل استثمارات مشتركة أو منفردة داخل هـذه الدول، في محاولة للفكاك مـن أزمة الارتباط بأذون الخزانة أو السـوق الأمريكي، ومن أجل تحويل ما لديها من أوراق نقدية إلى أصول رأسمالية.

٦- على الرغم من فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي على مدار نحو سـتة عقـود، إلا أنه -وبعيدًا عن الشعارات- أصبح ضرورة ملحة، وبخاصة في ظل نجاح تجارب تكاملية أخـرى لا تملك مقومات نجاح التجربـة، كما هو الأمر في العالم العربي. فضلاً عن الدوافـع الاقتصادية التي تعيشـها المنطقة العربية؛ حيـث معدلات البطالة الأعلى في العالم، سـواء بين الشـباب أو غيرهم من باقي قوة العمل. أو من حيث اعتمـاد العالم العربي على الخارج في احتياجاته من الغذاء والدواء والسلاح، وهي في مجملها أمور تتعلق بالأمن القومي للعالم العربي.

وحتى لا يكـون هذا المطلب مجـرد اتجاه عاطفي، فعلـى الحكومات العربية الاسـتفادة من هذه الفرصة التاريخيـة التي تتيح وفرة مالية عربية، من خلال إزالة معوقات الاسـتثمارات البينية العربية، وتقديم حوافز حقيقية، والقضاء على البيروقراطية لنجاح واسـتقرار الاستثمارات العربية بها، وقبل هذا وبعده لا بد من أن يتوافر الشرط الأساسـي وهو الإرادة السياسية لهذا التكامل العربي ولاجتذاب الاستثمارات العربية البينية.

ويتوقع أنه مع حلول عام ٢٠٢٠م سـوف يرتفع الطلب على النفط فـي البلـدان العربية المصدِّرة للنفط، ليصل إلى ما يقارب ١٠٪ من حجم الطلـب العالمي، في حين لا تتجاوز هذه النسبة الآن سوى ٤٪. ويرجع ذلك للزيادة السـكانية المطـردة، وللتوسـع الذي تشـهده مشـروعات التنمية بهـذه البلدان. والمطلب الذي يفرض نفسه هنا هو أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات المرحلة المقبلة من خلال ترشيد سياسات إنتاج واستهلاك وتصدير النفط.

على الرغم من فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي على مدار نحو ستة عقود، إلا أنه -وبعيدًا عن الشعارات- أصبح ضرورة ملحة، وبخاصة في ظل نجاح تجارب تكاملية أخرى لا تملك مقومات نجاح التجربة، كما هو الأمر في العالم العربي.

خاتمة

في ظل الأحداث التاريخية الكبرى، تجد الأمم نفسها مطالَبة بالوقوف أمام سياساتها المختلفة لتجري عليها عمليـات تقويم، وفي ظل الأزمـة المالية العالمية التي نعيشـها منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، يصبح من الضرورة بمكان أن يكون للعرب سياسات واضحة في مجال النفط؛ حيث إنه لا يزال يمتلك ميزة تنافسـية في مجال الطاقة، وخاصة في ظل تراجع أسعاره بعد الأزمة الماليـة العالمية، وتوجُّه العديد من المسـارات نحو إنتاج الوقود الحيوي أو غيره من مصادر الطاقة البديلة، وبعدما تراجع الطلب العالمي على النفط منذ وقوع الأزمة بسبب تراجع أداء الاقتصاد العالمي.

وعلـى الرغم ممـا أحدثته الأزمة الماليـة العالمية في سـوق النفط، وما ألمَّ بالـدول النفطية من وقوع خسائر ملموسة في إيراداتها النفطية، أو استثماراتها في الخـارج، فإن الأزمة أتاحت للدول العربية فرصة تاريخية، تتمثل في إعادة توظيف ورقة النفط اقتصاديًا وسياسيًا، ويمكنها أن تنجز خطوات جيدة على مسار التكامل الاقتصادي العربي، إذا ما صدقت النوايا.

أما إذا ظـــل الحال على ما هو عليه من أداء يفتقد إلى الرؤيـــة الجماعية، ويعتمد على المصالح القطرية الضيقة، فســـيعطي ذلـــك الفرصة للـــدول الغربية والمســـتهلكة للنفط أن تفـــرض مخططاتها للحصول على النفط وفق شروطها ومصالحها التي تمثل طرفًا واحـــدًا، وبذلك تضيع على العرب فرصة تاريخية قد لا تتكرر.

وإذا كان النفط العربي يمثل نســـبة ٧٥٪ من إنتاج منظمة الأوبك، التي تعتبر أحد المحاور الرئيســـة في ســـوق النفط، فإن هناك دولاً أخرى تمثل مركز ثقل في ســـوق النفط، مثل روسيا، التي نجحت من خلال النفط أن تعيد هيبتها السياســـية، وأن توظف ثرواتها مـــن النفط والغـــاز في تحقيق العديـــد من المصالح السياسية والاقتصادية.

لقـــد آن الأوان ليكـــون لمعادلة السياســـة النفطية طرفان، وأن يكون التأثير متبادلاً، بعد أن ظل التأثير خلال السنوات الماضية من طرف واحد، بعد أن نجحت الدول الغربية وأمريكا في أن تجعل دور الدول العربية في معادلة النفط مجرد المتغير التابع. وســـوف يكون دور الدول العربية أكثر تأثيرًا في هذه المعادلة، إذا ما نجحت في تغيير هيكل البنى الاقتصادية بداخلها، وأن يكون النفط هو أحد مواردها الاســـتراتيجية، وليس المورد الوحيد الذي تعتمد عليه في مجمل مســـاراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

معلومات إضافية

ثروة المسلمين من النفط (معلومات وإحصاءات)

وفقًـــا لإحصاءات عالمية، تمتلك الدول العربية المنتجة للبترول ٦٤٣,١ مليار برميل من البترول الخام بنســـبة ٦٢,١٪ من الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو ٢١ مليون برميل يوميًا، بنسبة ٣١,٥٪ من الإنتاج العالمي، وتصدِّر نحو ١٧,٥ مليون برميل من هذا الإنتاج يوميًا.

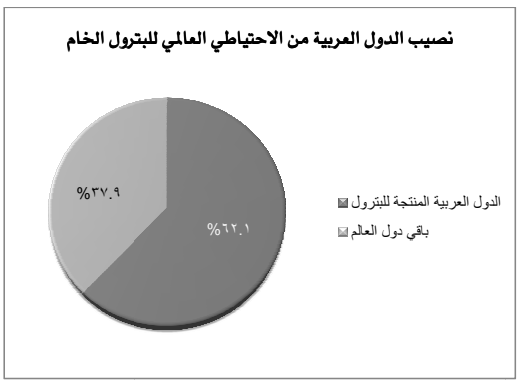

وإذا أضفنـــا إيران إلى الـــدول العربية، فإن الاحتياطي النفطي يرتفع إلـــى ٧٣٣,١ مليار برميل، بما يوازي ٧٠,٨٪ من الاحتياطي العالمي، ويصل الإنتاج إلى ٢٤,٦ مليون برميل يوميًا بنســـبة ٣٦,٧٪ من الإنتاج العالمي، ويرتفع التصدير إلى نحو ٢٠ مليون برميل يوميًا.

وهناك دول إســـلامية أخرى تمتلك احتياطيات نفطية متوســـطة، مثل: نيجيريا، وإندونيسيا، وماليزيا، ودول وســـط آســـيا المحيطة ببحر قزوين، إضافة إلى البترول الإفريقي المنتَج من بعض الدول الإسلامية (السودان – غينيا) الذي بدأ يلعب دورًا في الســـاحة العالمية، والذي تؤكد التوقعات الرســـمية الأمريكية أن الولايات المتحدة ســـتعتمد على حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية منه خلال العقد المقبـــل، ويتوقع «مجلس المعلومات القومي الأمريكي» أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

بل إن الإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشئون النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الإفريقي إلى ٥٠٪ من مجموع النفط المستورد بحلول العام ٢٠١٥م!

وفي المقابل تمثل الولايات المتحدة أكبر مســـتورد للنفط في العالم؛ حيث شـــكَّلت وارداتها –حســـب البيانات الأمريكيـــة– عن النصف الأول من عام ٢٠٠١م نحو ٦٣,٢٪ من إجمالي الواردات الدولية من النفط، وتســـتورد وحدها يوميًا نحو ١٢ مليون برميل يوميًا، منها ٣ ملايين برميل من الدول العربية، وعلى رأســـها السعودية التي تستورد منها ١,٨ مليون برميل يوميًا.

وهناك تقديرات حديثة (عام ٢٠٠٨م) تؤكد أن الولايات المتحدة لديها ٢١ مليار برميل احتياطي نفطي، وهي تحتاج إلى ١٧ مليون برميل يوميًا في حين يبلغ إنتاجها ســـبعة ملايين برميل يوميًا، مما يعني أنها مع حلول عام ٢٠٢٠م ستســـتورد ٦٦٪ من احتياجاتها النفطية من البترول، وهو ما يفسِّر حالة اللهفة والاحتياج لبترول الشرق الأوسط، وخاصة بترول العراق.

ويتوقع أن إنتاج العالم من النفط في عام ٢٠٢٠م سيبلغ ٩٢ مليون برميل يوميًا، بينما ستبلغ متطلبات الطاقة في ذلك الحين ١١١ مليون برميل، مما يعني وجود فجوة تبلغ نحو ١٩ مليون برميل، كما أن الصين العملاق الآسيوي التي تستهلك حاليًا حوالي سبعة ملايين برميل في اليوم، تستورد منها بين ٣,٥ إلى ٤ ملايين برميل، كل ما سبق يدل على أن الطلب على البترول العربي سيزيد مستقبلاً.

ووفقًا لآخر إصدارات «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» -الصادر عن كل من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المُصَدِّرة للبترول (الأوبك) عام ٢٠٠٦م- يمثِّل الاحتياطي العربي من النفط ٥٩٪ من الإجمالي العالمي؛ حيث ارتفعت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الدول العربية بنسبة ٠,٩٪ لتبلغ ٦٦٧,٣ مليار برميل.

كما شكَّلت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية ما نسبته ٢٩,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ووفقًا لأرقام التقرير الاقتصادي الأخير الصادر عام ٢٠٠٦م، فقد ساهمت الدول العربية بنسبة ٣١,٧٪ من إجمالي إنتاج العالم من النفط؛ حيث بلغ إنتاجها حوالي ٢٢,٨ مليون برميل، كما بلغ إنتاجها من الغاز المسوق نحو ٣٢٠ مليار متر مكعب، أي ما يشكِّل حوالي ١١,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ومن منظور مستقبلي، فإن من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من النفط من ٨٤,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٥م إلى ٩٦,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠م، أي بمعدل زيادة سنوية يُقَدَّر بنحو ٢,٧٪، وسوف تساهم الدول العربية الأعضاء في أوبك بتوفير حوالي ٢٨,٣ مليون برميل عام ٢٠١٠م، لترتفع حصتها من إجمالي الإمدادات العالمية إلى ٢٩,٣٪ عام ٢٠١٠م، أي حوالي ثلث الإنتاج العالمي.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة إنتاج الخليج العربي من النفط بالنسبة للإنتاج العالمي تختلف من وقت إلى آخر، ففي عام ١٩٧٥م كان الخليج ينتج ٤٠٪ من الإنتاج العالمي الذي كان يقدر وقتها بـ٥٢ مليون برميل يوميًا، وهو ما تراجع لاحقًا إلى ٣٠٪ أو أقل حاليًا من الإنتاج العالمي المقدَّر بـ٧٧ مليون برميل يوميًا.

كما أن نحو إحدى عشرة دولة من الدول العربية فقط منتجة للنفط، أي أن نحو ٥٠٪ من الدول العربية لا تنتج النفط، أو تنتج كميات ضئيلة لا تكفي للاستهلاك الذاتي، أو تقوم على استيراده من الخارج، وعلى رأس هذه الدول: المغرب، تونس، سوريا، موريتانيا.

المصدر:

محمد جمال عرفة، نفط المسلمين.. آليات جديدة لسلاح قديم، سلسلة رؤى معاصرة العدد ٥، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٨م.